

دور قطاع صناعة الحديد و الصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة اقتصادية تحليلية)

The role of the iron and steel industry in achieving the requirements of economic development in Algeria

محمد زرقون

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة ورقلة، الجزائر
Zergounemed@gmail.com

سمير بوختالة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة ورقلة، الجزائر
smrboukhetala@gmail.com

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تحقيق أبعاد التنمية الصناعية والنهوض بالقطاع الصناعي، من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر في مجال قطاع صناعة الحديد والصلب و أثارها التنموية على الاقتصاد الوطني، وقد توصلت الدراسة من خلال قرأتنا لمؤشرات الاقتصاد الكلي إلى ضرورة إدراك أهمية قطاع صناعة الحديد والصلب في الاقتصاد الوطني وذلك لقدرته على التأثير على مختلف القطاعات و على تركيبة القيمة المضافة كما ان له تأثير على الناتج الوطني ويحقق أثار أمامية وخلفية على القطاعات التي هي على ارتباط به، كما خلصت الدراسة لضرورة ان تنوع الجزائر من اقتصادها لتخفف اعتمادها على النفط وتحقيق تنمية صناعية مستدامة.

الكلمات المفتاحية : سياسة اقتصادية، تنمية اقتصادية، تنمية صناعية، قطاع صناعة الحديد والصلب.

Abstract:

The purpose of this study is to bring out the progress of the development plan of the industrial sector in Algeria, and that by the influence of multiple industrial policies pursued in the domain of steel industry sector on the national economy.

The representation of the different strategies of development and macroeconomic indexes helped us to clarify the importance of the steel sector in Algeria and the direct and indirect influences on other sectors, as well as the value added and GDP.

The study also concluded that the Algerian economy must be not depend only on hydrocarbons to achieve sustainable industrial development.

Keywords: economic policy, economic development, industrial development, The steel industry sector.

تمهيد :

تعد عملية التصنيع شرطا معترفا به في مجال التنمية حيث تسمح بالتحويلات الأساسية للبنية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عن طريق انتشار وسائل التقدم التقني، كما تساهم في تكامل الاقتصاد بواسطة إنشاء ترابط وتبادل بين مختلف القطاعات، لذلك تسعى الدول النامية لتبني سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتيجيات شاملة تحقق التنمية الاقتصادية من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية منافسا لمنتجات الدول المتقدمة.

وتعتبر صناعة الحديد والصلب بمثابة حجر الزاوية للمجتمع المتكامل، حيث ترجع أهمية صناعة الحديد والصلب كقطاع له دور مؤثر في التنمية الاقتصادية لارتباطه الوثيق بالعديد من الصناعات الأخرى، حيث و منذ الثورة الصناعية ودرجة تقدم أي بلد تقاس باستهلاك الحديد والصلب نظرا لأن قطاع الحديد والصلب له آثار بالغة على الارتباط القائم بين الصناعة الأمامية والصناعة الخلفية أكثر من أي صناعة أخرى، وبالتالي يساهم في التكامل الاقتصادي، كما يمكن القول أن صناعة الحديد والصلب تعتبر من الصناعات التي تنتج فرص عمالة جديدة، حيث لا يقتصر دورها في هذا الشأن على تلبية احتياجاتها الخاصة فقط، بل يمتد إلى إيجاد فرص عمالة في الصناعات المغذية لها والمستهلكة لمنتجاتها.

والجزائر بحكم انتمائها لمجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان، ومحاولة منها للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي انتهجت بعد حصولها على استقلالها السياسي خططا تنموية أعطت من خلالها الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة بأن تأخذ مكانها والمتمثلة في إنشاء الصناعات القاعدية، لهذا فان التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل مرتبطة بإقامة الصناعات القاعدية الضرورية لتلبية الاحتياجات الوطنية، والمتمثلة في إقامة صناعة الحديد والصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها وكذلك نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه صناعة الحديد والصلب في الاقتصاد الوطني لدخول منتجاتها في مختلف الفروع الصناعية الأخرى وفي ميدان البناء والتعمير ونقل البترول والغاز، وعلى ضوء ما سبق طرحه وفي ظل الجدل القائم في الجزائر حول دور الصناعة ومكانتها في التطور الاقتصادي للجزائر وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية تبرز لنا الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع على النحو التالي:

هل استطاع قطاع الحديد والصلب في الجزائر أن يلعب الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية وهذا باعتباره قطاعاً استراتيجياً في الاقتصاد الوطني ؟

ولمعالجة مشكلة الدراسة سوف نقوم بتقسيم هذه الورقة البحثية وفق المنهجية التالية:

- المحور الأول: لمحة عن قطاع صناعة الحديد والصلب.
- المحور الثاني: قطاع صناعة الحديد والصلب الجزائري ودوره في الاقتصاد الوطني.
- المحور الثالث: آفاق تطوير قطاع صناعة الحديد والصلب في الجزائر.

1- لمحة عن قطاع صناعة الحديد والصلب.

1.1 - صناعة الحديد والصلب وأهميتها.

تعتبر صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات الاستراتيجية حيث تقوم بدور رئيسي في التنمية الصناعية والاقتصادية حيث توضح البيانات الإحصائية على مدار فترات زمنية في العديد من الدول ذات المستوى الاقتصادي المتباين وجود علاقة طردية بين كمية الاستهلاك من منتجات الصلب و النمو الاقتصادي للدولة . وترجع أهمية صناعة الحديد والصلب كقطاع له دور مؤثر في التنمية لارتباطها الوثيق بالعديد من الصناعات الأخرى والتي تتمثل في:¹

✓ صناعات مغذية لصناعة الصلب مثل صناعة التعدين والحراريات والسبائك الحديدية؛
✓ صناعات مستهلكة لمنتجاتها من أهمها صناعة السيارات والسفن والأجهزة المنزلية والمعلبات وصناعة المعدات والعديد من الصناعات الهندسية الأخرى كما يوجد ارتباط وثيق بين صناعة الصلب ومشروعات المرافق والخدمات مثل مشروع المياه والصرف الصحي والتي تستخدم مواسير الصلب بالإضافة إلى قطاع البترول والغاز الطبيعي الذي يستهلك عادة كميات كبيرة من مواسير الصلب في عمليات الحفر والاستكشاف وخطوط النقل ويتركز استهلاك الصناعات الهندسية وقطاع البترول ومرافق المياه والصرف عادة في منتجات الصلب المسطحة مثلا الألواح والشرائط كم أن قطاع التشييد والإسكان يعتبر من أهم القطاعات المستهلكة لمنتجات الصلب في صورة منتجات طويلة مثل حديدي التسليح والقطاعات الإنشائية.

ما سبق يتضح لنا أهمية هذه الصناعة، ودورها في نمو القطاعات والصناعات الأخرى. كما أن صناعة الحديد والصلب تعتبر من الصناعات التي تتيح فرص عمالة جديدة، حيث لا يقتصر دورها في هذا الشأن على تلبية احتياجاتها الخاصة فقط، بل يمتد إلى إيجاد فرص عمالة في الصناعات المغذية لها والمستهلكة لمنتجاتها، ومن المعروف إحصائياً أن كل فرصة عمل في صناعة الحديد والصلب توفر حوالي تسع فرص للعمل في الصناعات الأخرى كما أن كل وحدة استثمار في صناعة الصلب تفتح فرص استثمار مضاعفة قد تصل إلى عشر أمثالها في القطاعات المغذية والمستهلكة لهذه الصناعة.

والعالم ينتج اليوم أكثر من مليار ونصف المليار طن من الحديد سنوياً، يتم استهلاكها على شكل منتجات حديدية متنوعة، كما أن نحو خمسين مليوناً من البشر يعملون بوظائف مرتبطة بصناعة الحديد، إما بشكل مباشر أو غير مباشر أو في صناعات مساندة أو في صناعات يخدمها الحديد بشكل أو بآخر، مثل صناعة السيارات والإنشاءات والبنية التحتية وصناعة الآلات والمعدات. وحتى المتوسط العالمي لنصيب استهلاك الفرد من الحديد سنوياً قد قفز من 150 كجم عام 2001 إلى 217 كجم عام 2012 مما يشير إلى تنامي الطلب والاستهلاك.

2.1- أهم المؤثرات على صناعة الحديد.

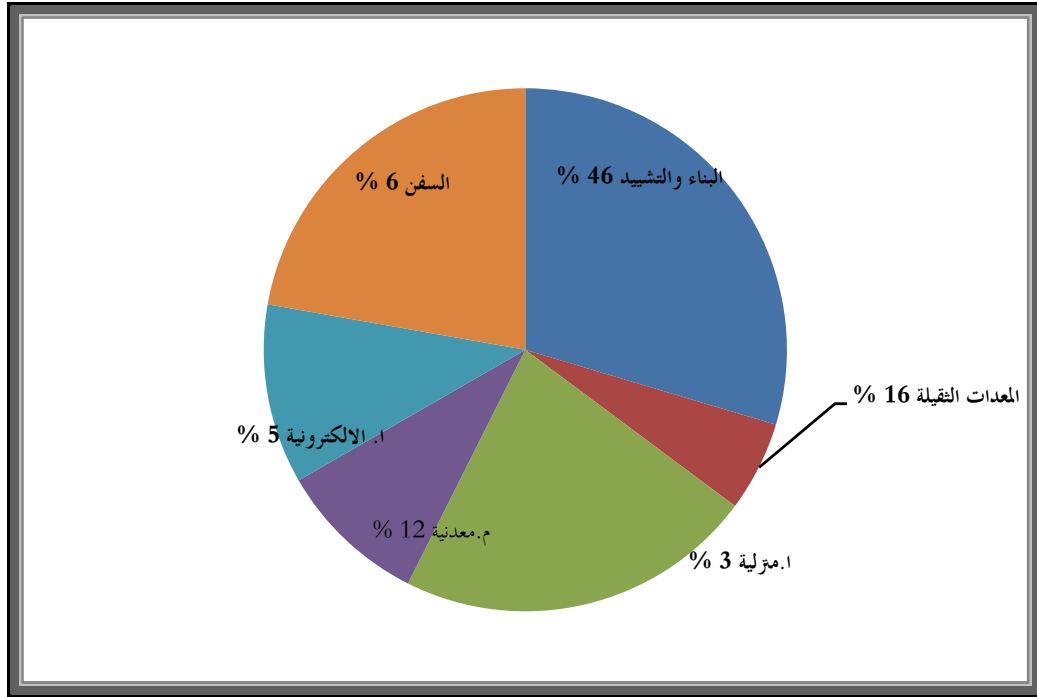
يمكن لنا أن نحصر أهم المؤثرات في النقاط التالية:

- ✓ صناعة الحديد هي صناعة كثيفة الاستهلاك للطاقة، وكثيفة الاستخدام لرأس المال؛
- ✓ القطاع العقاري هو المحرك الرئيسي لصناعة الحديد في الدول النامية بينما القطاع الصناعي هو المحرك الرئيسي في الدول الصناعية والمتقدمة؛
- ✓ تتأثر بشدة تلك الصناعة بالاضطرابات السياسية والدورات الاقتصادية.

1. 3- نسبة استخدام الصناعات المختلفة لمنتجات الحديد.

حسب تقرير للمنظمة العالمية للحديد فإن استهلاك الصلب على حسب نوع القطاع فتشير الإحصائيات إلى أن قطاع العقارات والتشييد يستحوذ منفرداً على 46% من إنتاج الصلب على مستوى العالم ويليه في ذلك الآلات والمعدات الثقيلة والتي تستحوذ على 16% من إنتاج الصلب على مستوى العالم وصولاً لصناعة الأدوات المنزلية والتي تستحوذ على أقل نسبة 3% من إنتاج الصلب على مستوى العالم والشكل التالي يوضح:

الشكل رقم 1: نسبة استخدام الصناعات المختلفة لمنتجات الحديد.



المصدر : World Steel Association

4.1- الإنتاج والاستهلاك العالمي ومعدل استخدام الطاقة الإنتاجية.

في الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية كان هيكل الإنتاج والاستهلاك من الحديد الخام متقاربا إلى حد بعيد، فلم يكن السوق العالمي يواجه فائضا في المعروض فعلى سبيل المثال خلال الفترة من 2002 إلى 2006 كان يشهد السوق العالمي فائضا طفيفا في الطلب ولكن بعد 2007 وخلال فترة الأزمة المالية العالمية من 2008 حتى 2010 وحتى الآن يعاني السوق العالمي من فائض في المعروض وتراجع في الطلب نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى وتراجع ثقة المستهلكين على مستوى العالم وتبقى الصين هي أكبر دول مستهلكة للحديد منذ عام 1994، وفي نفس الوقت هي أكبر دول منتجة للحديد منذ 1996، إذ تنتج اليوم أكثر من 800 مليون طن سنوياً، أي نصف ما ينتجه العالم، كما أن نحو 63% من تجارة الحديد الخام التي تجوب البحار تذهب للصين؛ مما يجعلها محركاً لهذه الصناعة. وهذا يؤكد أن نمو الاقتصاد الصيني أو تباطؤه يجر العالم خلفه نحو النمو أو الكساد، وبغض النظر عن أسباب التنافسية الصينية وطبيعة الأنظمة والتشريعات التي تدعم بها الحكومة الصينية صناعة الحديد والصلب لجعله أكثر تنافسية، إلا أن الشاهد هنا أن الصين تبقى المحرك الأهم في ديناميكية أسواق وصناعة الحديد والصلب وهي محرك رئيسي يترك أثره بوضوح على هذه الصناعة.²

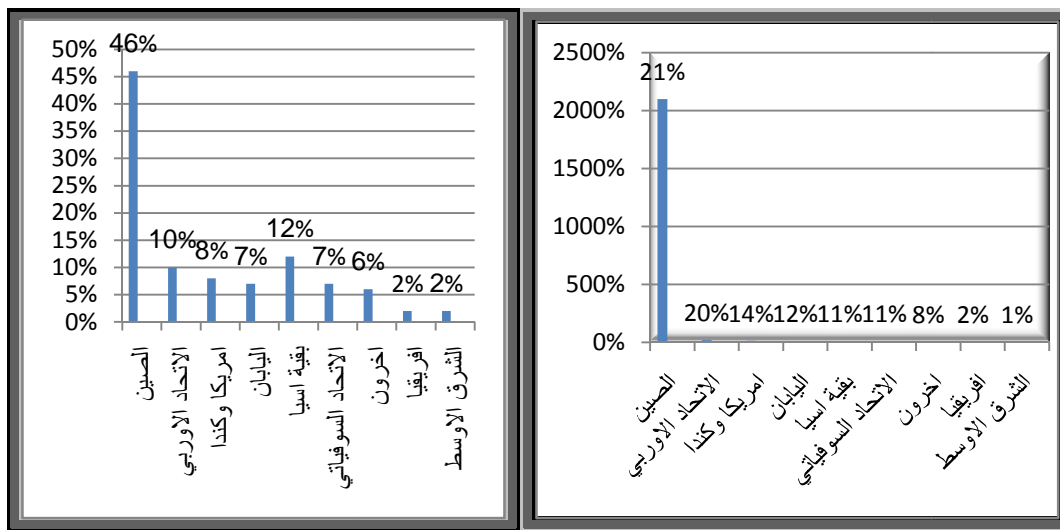
ويعتبر الحديد الخام أبرز مدخلات صناعة الحديد وله ديناميكية عالمية في إنتاجه وأسعاره وكميات العرض والجودة وقضايا الشحن والتكاليف. وقد فقدت أسعار الحديد الخام عام 2014 نحو 40% من قيمتها، فإن هذا الخام يعد الأهم في صناعة الحديد وتسيطر على إنتاجه شركات عالمية تعد على أصابع اليد الواحدة، تهيمن على نحو 80% من الإنتاج العالمي، وتتركز المناجم وعمليات الإنتاج لهذه الشركات في البرازيل وأستراليا بالإضافة لدول أخرى، ويعد توفر هذا الخام بأسعار مناسبة صمام أمان لمنتجي الحديد الباحثين عن مزيد من الموثوقية والاستدامة في إنتاج الحديد، وبما أن صناعة التعدين (التي تنتج الحديد الخام) هي صناعة قائمة بذاتها وكذلك صناعة الصلب والحديد منفصلة وقائمة

بذاتها، فإن هاتين الصناعتين -برغم التكامل البديهي بينهما- إلا أن هناك تغيرات هيكلية طرأت على العلاقة بينهما، حيث يبحث كل طرف عن تعظيم هوامشه الربحية على حساب الآخر، مما جعل هذه المادة الخام محركاً رئيسياً في ازدهار صناعة الحديد أو تباطؤها.

5.1- التوزيع الجغرافي للإنتاج والاستهلاك العالمي.

تسارع نمو الإنتاج والاستهلاك العالمي خلال العشر السنوات الماضية واستحوذت الصين أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم وثاني أكبر اقتصاد دولة على مستوى العالم على نصف حجم الإنتاج والاستهلاك عالمياً تقريباً في 2012، مقارنة بـ 20% تقريباً منذ 10 سنوات وذلك بسبب الطفرة الصناعية والإنشائية الكبيرة التي حققتها الصين خلال تلك الفترة وفيما يلي استعراض لتوزيع إنتاج واستهلاك الحديد بحسب المناطق الجغرافية:

الشكل رقم 2: نسبة التوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي في 2002 و 2012 على التوالي



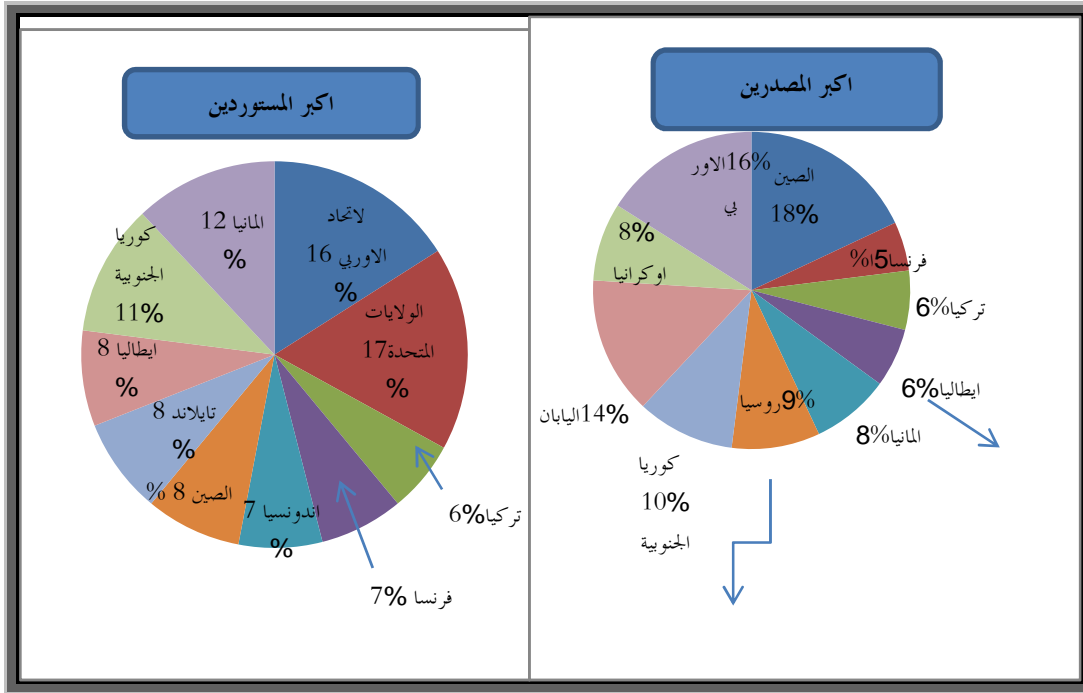
المصدر : World Steel Association

وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED بأن تستمر الصين في قيادة الاستهلاك العالمي للحديد حتى عام 2020 مدعومة باستمرار نمو القطاع الصناعي وقطاع الأشغال العمومي طبقاً للمشروعات المعلنة في الصين حتى 2020 بالإضافة إلى اكتساب صناعة السيارات الصينية قوة كبيرة نتيجة الإستحواذات التي أجرتها الشركات الصينية على ماركات عالمية مثل كرايسلر وفولفو وجيب وغيرها مما أكسبها الخبرة وتحقيق مبيعات جيدة من المتوقع أن تبقى عالية حتى 2020.³

6.1- سوق الحديد العالمي وحركة الصادرات والواردات.

إن سوق الحديد المحلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسوق العالمية بسبب أسعار الخامات من الخردة وخام الحديد وتتحكم الدول الصناعية الكبرى بشكل أساسي في السوق العالمية بكونها الأكثر استهلاكاً والأكثر إنتاجاً للحديد بالإضافة إلى رواد حركة تجارة الصادرات والواردات من منتجات الحديد عالمياً كما ترتبط السوق العالمية أيضاً بحالة ثقة المستهلكين في اقتصاديات الدول الصناعية بالإضافة إلى القرارات المالية والسياسات الاقتصادية التي تتبناها حكومات الدول الصناعية الكبرى لذلك من المهم إلقاء نظرة على السوق العالمية والتعرف على أهم أركانه من أجل تحليل أداء القطاع المستقبلي والشكل التالي يبين لنا حالة الصادرات والواردات العالمية لقطاع صناعة الحديد والصلب:

الشكل رقم 3: نسبة توزيع واردات وصادرات الحديد والصلب على دول العالم



المصدر : World Steel Association

2- قطاع صناعة الحديد والصلب الجزائري ودوره في الاقتصاد الوطني.

2-1- لمحة تاريخية عن قطاع صناعة الحديد والصلب الجزائري.

لم تكن الجزائر تملك غداة الاستقلال أي مؤسسة مختصة في صناعة الحديد والصلب بإستثناء بعض المؤسسات الصغيرة التابعة للمعمرين الصناعيين الفرنسيين، وقد بدأت صناعة الحديد والصلب في الجزائر سنة 1965 وفق تصورات حددتها السلطات الحكومية آنذاك، وقد كانت أهم أهداف صناعة الحديد والصلب تتمثل أساسا في استخدام الخامات المحلية وتوفير المنتجات للسوق المحلية والتخلص على المدى البعيد من التبعية للخارج في هذا المجال.

2.1.1- مشروع قسنطينة وقطاع الحديد والصلب في الجزائر.

يعتبر هذا المخطط نواة إنشاء صناعة الحديد والصلب في الجزائر، حيث أعلن عن بداية هذا المخطط في الثالث من أكتوبر سنة 1958 وكان يهدف إلى تحسين ورفع مستوى المعيشي للجزائريين بنسبة 20%، وكان يهدف بصورة غير مباشرة إلى تعزيز الرأسمالية الفرنسية في الجزائر وإنشاء طبقة برجوازية متعاطفة مع الجانب الفرنسي والقضاء على الوطنية الجزائرية، أي كان له أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية، ورغم هذا يضم المشروع مجموعة من البرامج التنموية، ويعتبر سبب نشوء صناعة الحديد والصلب في الجزائر حيث تضمن إقامة مصنع للحديد والصلب في منطقة الحجار بمدينة عنابة بطاقة سنوية قدرها 200 ألف طن وفي ظرف 4 سنوات بالإضافة إلى إقامة منجم للاستخراج مادة الحديد بالوزنة بالموازاة مع مصنع الحديد والصلب بالحجار.

وقد تأخر إنجاز هذا المشروع الذي يمثل صناعة الحديد والصلب في الجزائر إلى غاية عام 1960 من طرف شركة الحديد والصلب لعنابة في إطار مشروع مشترك ساهمت فيه الصناعات الفرنسية للحديد والصلب والحكومة الفرنسية.⁴ ولقد خطط لكي يصبح هذا المركب مخصص للتصدير نحو فرنسا ودعم صناعات الحديد والصلب في فرنسا وبالتالي تصبح الصناعة بمثابة فرع من فروع الصناعة الفرنسية ومكملة للاقتصاد الفرنسي.

ويمكن القول أن مخطط قسنطينة يعتبر المشروع الذي أسس لقاعدة صناعية للحديد والصلب في الجزائر، وبعد الاستقلال مباشرة تمت المواصلة على المقترحات والانجازات التي جاء بها المشروع.

2.1.2- مؤسسة صناعة الحديد والصلب الجزائرية.

أنشئت هذه الشركة سنة 1964 وكانت تحت وصاية وزارة الصناعات الثقيلة، وكان دور هذه المؤسسة العمومية هو القيام بالدراسات وإقامة وحدات للحديد والصلب ووحدات لتحويل المعادن الحديدية وغير الحديدية، بالإضافة إلى الإشراف على تسيير مركب الحجار للحديد والصلب، وقد كان لهذه الشركة احتكار منتجات الحديد والصلب المستوردة من الخارج⁵.

تتدرج نشاطات هذه الشركة في الصناعات الأمامية التي توفرها للأبحاث والاستغلالات المنجمية وكذلك الصناعات الخلفية التي تستعمل الصلب والمعادن غير الحديدية كالقطاع الفلاحي وقطاع السكن والبناء، وتكمن الأنشطة الرئيسية لهذه الشركة الوطنية للحديد والصلب في إنتاج الصلب كالمنتجات المسطحة وغير المسطحة وتحويل الصلب والغاز الصناعي والتسويق المحلي والدراسات الهندسية ووحدات البناء وتدريب اليد العاملة والتصدير والاستيراد. وقد ارتبط تطور وتنمية هذه الشركة بالتخطيط الاقتصادي الوطني عبر مختلف السياسات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

2.2- أثار صناعة الحديد والصلب على الاقتصاد الوطني.

1.2.2- القيمة المضافة.

لقد بلغت نسبة نمو القطاع الصناعي العمومي عام 2013 حوالي 0.8% وهي أقل من التي سجلت في 2012 التي بلغت 1.6%، لكن أحسن بكثير من التي سجلت في 2011 والتي بلغت 0.4%. وارتفع الإنتاج الصناعي في القطاع العام الجزائري في الربع الأول من 2014 بنسبة 3.9% مقابل 2.5% خلال الفترة نفسها من سنة 2013. ويهدف المخطط الخماسي (2011 - 2014) للحكومة الجزائرية إلى رفع نسبة الصناعة في القيمة المضافة الوطنية من 5% حاليا إلى 10%⁶.

وتبقى تستمر المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري، بقيمة مضافة تصل إلى 46% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 مقابل 33,96% سنة 2001⁷، وخلافا لذلك فإن وزن قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي يتناقص أكثر فأكثر بسبب الهيمنة المتزايدة للقطاع الإستخراجي و أيضا لأن الصناعات التحويلية الجزائرية تمر بمرحلة صعبة تجلت في الانخفاض المنتظم لحصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انتقل من 4.2% سنة 2001 إلى 3% سنة 2004 ليهوي بشدة إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، غير أنه بالنسبة لقطاع الحديد والصلب فقد استطاع أن يحقق الاستثناء من خلال تحقيق نتائج لا بأس بها في هذا المجال حيث عرفت القيمة المضافة للقطاع ارتفاع نسبي من 2000 إلى غاية 2011 كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01): القيمة المضافة للقطاع الحديد والصلب

الوحدة: مليون دج

السنوات القطاع	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الحديد والصلب	54045,3	42819,9	37577,7	35628,6	28241,0	24539,0	23603,0	22107,0	20041,3	18293,5	20320,6	25197,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، حوصلة إحصائية، المحاسبة الوطنية، الفصل 14، ص

نلاحظ من الجدول تطور القيمة المضافة لمنتجات الحديد والصلب رغم بعض التذبذبات حيث يبين الجدول أن هناك تراجع طفيف خاصة في سنوات 2001 و 2002 و 2003 ولكنها عادت النتائج لتحسن مع سنة 2003 إلى غاية 2011، لكن عموما حقق قطاع الصلب نتائج إيجابية على مستوى النمو، وعلى مستوى 38 وحدة التي يضمها والتي يهيمن عليها مركب الحجار يعتبر أكبر مؤسسة صناعية في الجزائر، وبلغت القيمة المضافة لقطاع الصلب 500 مليون دولار سنة 2011 كما هو موضح في الجدول، وهو ما يعكس تأثير صناعة الحديد والصلب على الاقتصاد الوطني حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع التحويلي الصناعي في الجزائر حوالي 8% لكن تبقى هذا المساهمة غير كافية حيث مازالت الصناعة الإستخراجية تسيطر على القطاع الصناعي بشكل كبير ولهذا فعلى الدولة الدفع بهذا القطاع لكي يلعب الدور المنوط به في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تزايدت مساهمته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بشكل ملحوظ، منتقلة من 6.15% سنة 2000 إلى حوالي 15% سنة 2011⁸.

2.2.2- الناتج المحلي الإجمالي.

على الرغم من الأزمة المالية الدولية، شهد اقتصاد الجزائر أداء جيد، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي سنة 2012 حوالي 3,8% مقابل 3,5% عام 2009⁹ ويرجع هذا الأداء الجيد كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط وتزايد الإنفاق الحكومي وتنوع الاقتصاد وارتفاع وتيرة استثمارات القطاع الخاص و التوسع في بعض القطاعات مثل قطاع البناء، قطاع الحديد والصلب و قطاع الخدمات، إضافة إلى برامج الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة خلال فترة مخطط الخماسي 2010-2014.

وقد صنف مسح دولي أجرته وكالة الأنباء التركية "الأناضول" الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في المركز الخامس في قائمة تضم 16 دولة عربية، وقد بلغ خلال سنة 2013 ما قيمته 215.4 مليار دولار¹⁰، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ارتفاعا خلال عشرة أعوام الماضية وهذا بفضل الاستفادة من عائدات النفط كما أشرنا إليه سابقا .

أما فيما يخص قطاع الصناعات التحويلية، فقد تم اعتماد تدابير إجرائية لتشجيع الاستثمارات حيث تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانات نمو عالية مثل : قطاع الحديد والصلب، صناعات تجهيز الموارد الأولية والبتروكيماويات والأسمدة ومواد البناء وأيضا الصناعات الواعدة في الجزائر كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فمنذ عام 2008 نشهد تحسنا في أداء القطاع الصناعي حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصناعي 85.4 مليار دولار في عام 2008 مقابل 65 مليار دولار في عام 2007¹¹، ويعتبر هذا أعلى نمو صناعي تسجله الجزائر منذ عام 2001 ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية عام 2008 والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة الإستخراجية.

أما عن قطاع الصناعات خارج المحروقات فقد سجلت أداء جيد خلال العشر السنوات الماضية، ففي عام 2011 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 650 ألف مليون دينار مقابل 200 ألف مليون دينار، ولكن يعود هذا الارتفاع إلى الأداء الجيد الذي حققه قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر من القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري حيث يمثل 47% من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي.

على الرغم من الأداء الجيد الذي عرفه قطاع الصناعة التحويلية في مجمله عام 2012 لا يزال يعتبر أدنى مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري بـ 3.8% بالمقارنة مع قطاع الصناعة الإستخراجية الذي يساهم بـ 34.7%، وعلاوة على ذلك، لا يزال القطاع الصناعي يعاني من فقدان شركاتته حيث تم إنشاء فقط 273 شركة

تصنيع في القطاع العام والخاص عام 2008 (5.4% من إجمالي الشركات) وفي المقابل 629 مؤسسة صناعية أغلقت أبوابها منذ عام 2000¹² ، وفي ما يلي تطور الإنتاج الداخلي الخام لقطاع الحديد والصلب:

جدول رقم (02): تطور الإنتاج الداخلي الخام للقطاع الحديد والصلب

الوحدة: مليون دج

السنوات القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحديد ولصلب	230,1	947,6	306,3	974,8	326,1	567,7	364,9	504,4	431,2	130,9	624,7	948,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، حوصلة إحصائية، المحاسبة الوطنية، الفصل 14، ص 235.

وتشير معطيات الجدول إلى ارتفاع متواصل في الناتج الإجمالي لقطاع صناعة الحديد والصلب خلال العشر سنوات الماضية وبنسبة تغيير فاقت 100%، و يمكن لنا من خلال هذا العرض أن نستنتج الآثار التنموية لهذا القطاع على الاقتصاد الوطني فمن خلال تطور الإنتاج فهو يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني و تزويد السوق الوطنية بمادة الحديد للتنفيذ المشاريع الكبرى في الاقتصاد الوطني وبالتالي قدرة هذا القطاع على النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، حيث كل تطور في هذا القطاع يجر معه تطور في القطاعات الأخرى التي هي على ارتباط أمامي أو خلفي مع قطاع الحديد والصلب.

3.2.2- الصادرات والواردات.

حققت الجزائر خلال سنة 2014 ، فائضا تجاريا قدره 4,63 مليار دولار. وقد بلغت قيمة الصادرات 62.95 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4,47%، أما الواردات فقد بلغت قيمتها 58.33 دولار، أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بعام 2013¹³، ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه.

وعلاوة على ذلك من حيث تغطية الواردات بالصادرات، فإن النتائج تدل على أنها تحررت إلى 108% سنة 2014 مقابل 118 سجلت سنة 2013 والجدول التالي يوضح لنا حالة الصادرات الجزائرية:

جدول رقم (03): تطور الصادرات من خلال مجموعة المستخدمين

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	* 2014	Part (%)
المواد الغذائية	67	73	88	119	113	315	355	315	402	323	0,51
الطاقة و زيوت التشحيم	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60146	95,54
المواد الخام	134	195	169	334	170	94	161	168	109	110	0,18
نصف المنتجات	656	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1458	2350	3,73
معدات التجهيز الفلاحية	-	1	1	1	-	1	-	1		2	0
معدات التجهيز الصناعية	36	44	46	67	42	30	35	32	28	15	0,02
السلع الاستهلاكية	14	43	35	32	49	30	15	19	17	10	0,02
المجموع	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	95662	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS.

وتبقى صادرات خارج المحروقات هامشية بـ 4.46% فقط من حجم الصادرات الكلية اي ما يعادل 2.81 مليار دولار، مسجلة زيادة قدرها 39.52% مقارنة بسنة 2013.

وتتمثل السلع المصدرة خارج المحروقات أساسا من المنتجات شبه المصنعة التي تمثل حصة 3.73% من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 2.35 دولار أمريكي، تليها المواد الغذائية حيث شكلت حصة بلغت 0.51%، أي 323 مليون دولار، ثم المواد الخام بحصة بلغت 0.18%، أي بحجم 110 مليون دولار أمريكي، وأخيرا المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.02%.

أما بالنسبة للواردات، بلغت 58.330 مليون دولار، مقابل 55.028 مليار دولار في عام 2013، مما يدل على زيادة بنسبة 6%، وفقا لإحصاءات المجلس الوطني للمعلومات الإحصائية.¹⁴

واحتل البترول الحصة الأكبر من صادراتنا للخارج خلال 2014 بحصة تصل إلى 95.54% من إجمالي حجم الصادرات وذلك بانخفاض قدره 4.47% مقارنة مع سنة 2013.

والجدول التالي يوضح لنا حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر:

جدول رقم (04): حصيلة التجارة الخارجية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	810 2
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	146 60
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	956 62
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	330 58
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	626 4

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

أما عن قطاع الحديد والصلب فإن واردات الجزائر من المواد الأولية الخاصة بقطاع الحديد والصلب تقدر ما بين 2.5 و 3 ملايين طن سنويا؛ حيث نجد 60% منها مستوردة من إسبانيا وإيطاليا وبلغت واردات الحديد والصلب حوالي 10 مليارات دولار سنويا، وهو ما يمثل 20 بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية. وتبقى السوق الجزائرية بحاجة إلى 5 ملايين طن لتغطية حاجياتها.

و يتبين لنا من خلال عرض مؤشرات الاقتصاد الكلي قدرة قطاع الحديد والصلب على إحداث التنمية الاقتصادية وقدرته على دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم من خلال النتائج التي حققها هذا القطاع وهذا حسب مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تبين مساهمة القطاع في مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني ومختلف المتغيرات الاقتصادية.

3- آفاق تطوير قطاع صناعة الحديد والصلب في الجزائر.

رغم أهمية قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ودوره الأساسي في أي اقتصاد إلى أنه في الجزائر مازال هذا القطاع لم يلعب بعد الدور كقطاع قائد للتنمية الاقتصادية إلى أن هناك إرادة وإستراتيجية لإعادة الاعتبار لهذا القطاع ويمكن لنا أن نذكر أهم المشاريع المستقبلية الخاصة من أجل تنمية قطاع الحديد والصلب:

1.3- مشروع إنجاز مركب الحديد و الصلب ببلارة ولاية جيجل.

انطلاق مشروع إنجاز مركب الحديد و الصلب ببلارة ولاية جيجل ويعتبر حدث على مستوى الاقتصاد الجزائري ويأتي كمحور أساسي في الصناعة الجزائرية حيث تملك فيه خبرة و مخزون من العمالة، ويأتي في إطار شراكة جزائرية- قطرية، حيث من المنتظر أن يوفر المركب مناصب شغل و مواد موجهة للسوق المحلية بمعيار و جودة وبتنافسية لحماية السوق الجزائرية مع فتح المجال التكنولوجي، ويعتبر ثروة و قطب صناعي كبير في المنطقة الخاص بالحديد وكل ما يدور به من سوق للمناولة أي ان تنشئ عن المصنع مئات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لها علاقة بصناعة الحديد و الصلب و هي محاور مهمة لكل منطقة أفريقيا و للسوق الأوروبية. كما سيقصص من فاتورة استيراد الحديد ومشتقاته ويزيد في فاتورة التصدير كما سيعطي صورة أساسية للجزائر أنها بلد مفتوح للاستثمارات على المستوى الدولي في مجال الحديد و الصلب، و سينتج المركب 2.5 مليون طن من الفولاذ الطويل في مرحلة أولى وهو إنتاج مرشح للارتفاع إلى 5 ملايين طن في مرحلة ثانية بإنتاج الفولاذ المصفح وأنواع الفولاذ الخاصة و سيساهم هذا الإنتاج أساسا في تطوير صناعة السكك الحديدية و 3000 منصب شغل مباشر و مستقبلا 15 ألف منصب شغل موازي آفاق 2020.¹⁵

2.3- استثمار 15 بليون دولار لاستغلال أحد أكبر مناجم الحديد في العالم.

وهذا من خلال استغلال منجم (غار جبيلات) أحد أكبر مناجم الحديد في العالم، و استغلال هذا المنجم سيؤدي إلى تطوير المنطقة وخلق فرص عمل جديدة وخفض واردات الحديد. وتبلغ احتياجات الجزائر الإجمالية من الحديد و الصلب 10 ملايين طن سنويا وهي تنتج 5 ملايين طن سنويا فقط وتستورد الباقي بواقع 10 بليون دولار سنويا، فيما تسعى لإنتاج 10 ملايين طن سنويا. ويقع غار جبيلات على بعد 130 كيلومتر جنوب شرق مدينة تندوف وكان اكتشف عام 1952.¹ وتقدر احتياطات المنجم بـ 3.5 بليون طن منها 1.7 بليون طن يمكن استغلالها، و سيسمح المشروع بإنشاء 15 ألف فرصة عمل جديدة.

3.3- إعادة الاعتبار للمركب الحجارة.

حيث تسعى الحكومة لإعادة مجمع الحجاز الى طاقته الإجمالية السابقة عند 2 مليون طن سنويا في السنوات المقبلة بعد تنفيذ برنامج الاستثمار والصيانة. وهذا بتحويل أغلبية رأس المال الاجتماعي لأرسيلور ميتال أي 51 بالمائة منه للطرف الجزائري، وستعود هذه النسبة إلى كل من المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات بنسبة 30 بالمائة و المجمع العمومي الجزائري (سيدار) بنسبة 21 بالمائة، وسيؤدي التوقيع على عقد المساهمين الجديد لأرسيلور ميتال إلى ارتفاع حجم رأس المال الاجتماعي مرفوقا بمخطط استثماري طموح يوجه لإعادة تأهيل وعصرنة وتطوير المناجم الواقعة بولاية تبسة. وكان مجمع أرسيلور ميتال، قد توصل في شهر سبتمبر 2013، إلى اتفاق استراتيجي مع مجمع سيدار، يتضمن مخططا استثماريا بقيمة 763 مليون دولار موجه لتطوير مركب الحديد و الصلب بالحجارة ومنجمي الوزنة وبوخضرة، ويهدف إلى مضاعفة طاقة إنتاج المصنع لتنتقل من مليون طن إلى 2.2 مليون طن سنويا في آفاق 2017.

وتم التوقيع أيضا على اتفاقيتي قرض، الأولى حول الاستثمار بقيمة 600 مليون دولار والثانية تخص الاستغلال بقيمة 355 مليون دولار، بين بنك الجزائر الخارجي وأرسيلور ميتال، مما سيسمح بتعجيل تنفيذ مخطط عصرنة وتطوير مركب الحجارة، حيث ستضعان تحت تصرف أرسيلور ميتال كل الوسائل التي ستسمح له بالنهوض

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية. 2013.

من جديد بقطاع الحديد والصلب الجزائري، والمساهمة في مواجهة الطلب المتنامي على منتجات الحديد والصلب بالسوق الوطني.¹⁶

الخلاصة:

من خلال استعراض مختلف ما جاء في هذه الورقة البحثية يتبين لنا قدرة قطاع الحديد والصلب على إحداث التنمية الاقتصادية وقدرته على دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم من خلال النتائج التي حققها هذا القطاع وهذا حسب مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تبين مساهمة القطاع في مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني ومختلف المتغيرات الاقتصادية.

غير ان هذا القطاع لم يحظى بنصيب كبير من الاستثمارات عبر مختلف البرامج التنموية للاقتصاد الوطني رغم أهمية هذا القطاع الذي يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد لدخول منتجاته في مختلف الفروع الصناعية الأخرى وفي ميدان البناء والتعمير ونقل البترول والغاز ، حيث كانت صناعة الحديد والصلب تحقق نتائج لا بأس بها وتحقق نمو في القطاع رغم ضعف نصيب القطاع من الاستثمارات الإجمالية، وهو الأمر الذي أدى إلى أن لا يلعب هذا القطاع الدور المنوط به في عملية التنمية بالنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية حيث انه يساهم بنسبة قليلة في القيمة المضافة الوطني بحوالي 1% فقط بالإضافة إلى ضعف مساهمته في الناتج المحلي الخام، كما انه يغطي حوالي 30% فقط من الطلب المحلي حيث بلغ الاستهلاك الوطني للحديد والصلب حوالي 5 مليون طن، غير أن الإنتاج لم يتجاوز 1 مليون طن، مما أدى إلى استيراد ما قيمته 875 مليون دولار لتلبية حاجيات السوق الوطنية.

وتعد الطاقات الإنتاجية للقطاع الحديد والصلب غير كافية بالمقارنة مع احتياجات السوق المحلية، وحتى لو استخدمت الطاقة الإنتاجية 100% لن تبلغ تغطية الطلب الصناعي أكثر من 50% وعلية من الضروري إقامة مصانع متكاملة للحديد والصلب من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني .

حيث تقدر إنتاجية العامل الواحد بـ 147 طن سنويا مقابل 500 الى 1000 طن في باقي دول العالم وهو ما بين أن قطاع الحديد والصلب في الجزائر يحتاج إلى إعادة هيكلة وإستراتيجية خاصة به ليلعب الدور المنوط به في الاقتصاد الوطني.

التوصيات:

من خلال ما جاء في هذه الورقة البحثية وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه وهي على النحو التالي:

1- يستوجب على الحكومة الجزائرية أن تعكف على دراسة مختلف الآثار الإيجابية بالتعاون مع الخبراء والمختصين في شؤون قطاع الحديد والصلب من اجل وضع إستراتيجية خاصة بهذا القطاع لتعظيم الاستفادة من هذا القطاع للاقتصاد الوطني؛

2- وبالنظر إلى تحديات الاقتصاد الجزائري، هناك ضرورة لأن تتنوع الجزائر من اقتصادها لتخفف من اعتمادها على النفط وتحقق تنمية مستدامة، ولبلوغ هذا الهدف، لابد من تطوير صناعة مرتبطة بقطاع المحروقات وصناعة الحديد والصلب التي هي ذات قيمة مضافة عالية وتساهم في تكامل الأنشطة ذات الصلة بالقطاع الصناعي التحويلي.

لتعزيز تحسن القطاع الصناعي وفي مقدمته قطاع الحديد والصلب يجب سواء على المدى القريب أو المدى البعيد القيام بعمليات مهمة سواء في المؤسسات أو على مستوى محيطها، هذه العمليات يجب أن تستهدف: ناجعة وتحسين طرق التسيير، تحسين نوعية المنتج، ترقية الشراكة الصناعية بجميع أشكالها وخاصة في التكنولوجيات المولدة للثروة، القيام بدعم المؤسسات فيما يخص المواصفات وخدمات الدعم.

- 4- ضرورة فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية للتطوير قطاع الحديد والصلب وهذا من خلال الدخول في شراكة مع المجمعات العالمية التي تحظى بالاحترام من أجل استغلال الأمثل للقدرات الدولية في هذا المجال من مناجم التي تزخر بثروات كبيرة غير مستغلة؛
- 5- ضرورة أن تتخذ الحكومة الجزائرية وبسرعة إجراءات لإطلاق يد الشركات الجزائرية لإقامة مشاريع مشتركة مع الشركات العربية للحديد والصلب كما حدث مؤخرا مع الشراكة القطرية للحديد والصلب.

الهوامش والمراجع :

- ¹ - محمد سالم، الدراسة المالية لاكتتاب شركة مصر الوطنية للصلب، شركة مصر للاستثمارات المالية، إدارة البحوث، ص 2.
- ² - م. محمد زعل الحربي: محركات صناعة الحديد والصلب، مقال على الموقع الإلكتروني: <http://www.steel-network.com/index.php?go=report&more=149>، زيارة بتاريخ 2015/04/01، 19:55.
- ³ - محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- ⁴ - جمال الدين عويسات، ترجمة الصديق سعدي، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 50.
- ⁵ - عيود، أساليب التنمية الشاملة ومشكلة اختيار السياسات البديلة: بين الحاضر والمستقبل، مجلة علوم إنسانية، عدد 36، 2008، ص 97.
- ⁶ - شينخوا، إنعاش الصناعة أكبر تحديات الجزائر، جريدة البيان، الامارات، 2014/07/19.
- ⁷ - المنظمة العربية للصناعة والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2011، ص 71.
- ⁸ - المنظمة العربية للصناعة والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2011، ص 76.
- ⁹ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مؤشرات عن البلدان الأعضاء، الجزائر، مؤشرات اقتصادية.
- ¹⁰ - سارة نوي، الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يفوق 215 مليار دولار، جريدة الفجر، الجزائر، 2015.
- ¹¹ - التقرير الصناعي العربي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 84.
- ¹² - التقرير الصناعي العربي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 85.
- ¹³ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، حصيلة التجارة الخارجية 2005-2013.
- ¹⁴ - الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير عن التجارة الخارجية، 2014.
- ¹⁵ - الخبير صالح بلوصيف للإذاعة: مركب بلارة للحديد والصلب سينشئ مئات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المرافقة.
- ¹⁶ - حنان/ح، إعادة تأميم المناجم وغلق ملف مركب الحجار نهائيا، جريدة المساء، الجزائر، يوم 30 نوفمبر 2014.